



بعثة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
لدى الأمم المتحدة - نيويورك

الدورة الثالثة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

كلمة
وفد الجماهيرية العربية الليبية

أمام
الإجتماع رفيع المستوى المعني
بـ " إحتياجات إفريقيا الإنمائية "

جلسة المائدة المستديرية

نيويورك في 22\9\2008 إفرنجي

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

إسمحوا لي بداية أن أعبّر عن تقديرنا لإدارتكم هذه الجلسة وأن أشكر الأمين العام على التقرير المقدم في الإجتماع رفيع المستوى حول إحتياجات إفريقيا الإنمائية، والذي يؤكد من جديد إهتمام المجتمع الدولي بتلبية الإحتياجات الإنمائية الخاصة بإفريقيا، القارة الوحيدة التي لا تسير في إتجاه تحقيق أهداف التنمية الألفية بحلول 2015.

سيدي الرئيس،،،

حققت الإقتصاديات الإفريقية نمواً قوياً للسنة الرابعة على التوالي منذ 2004 بمعدل سنوي قدره (5%)، إذ إستفادت القارة من نمو الطلب العالمي على السلع الأولية مما نتج عنه زيادة في عائدات الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلع. ولكن هذا المعدل بقي دون المستهدف (7%) سنوياً اللازم لتحقيق أهداف التنمية الألفية المتمثلة بالأساس في خفض الفقر بـ(50%) بحلول عام 2015. لقد بذلت الدول الإفريقية جهوداً كبيرة للقضاء على الفقر والمرض والقيام بإصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وبناء الأمن والسلام. ولم يكن هذا ممكناً دون مساعدة المنظمات الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات "بروتن وودز"، والدول المانحة، والتعاون المتنامي بين دول الجنوب.

سيدي الرئيس،،،

إننا نتفق مع ما ورد في تقرير الأمم المتحدة من أن تعهدات الجهات المانحة بتقديم الموارد المالية والتقنية للدول الإفريقية لبلوغ أهدافها الإنمائية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً، لم يتحقق معظمها إلا جزئياً؛ مثل

تخفيف الدين، وتقديم العون من أجل التجارة، ودعم عمليات حفظ السلام والتنمية.

إحتياجات إفريقيا الإنمائية كبيرة في جميع المجالات. فقطاع الزراعة والأمن الغذائي - مثلاً - يحتاج إلى زيادة العون من (2) مليار دولار سنوياً في الوقت الراهن إلى (8) مليار دولار سنوياً حتى عام 2010. وبالنسبة لقطاع التعليم، وإن سجلت بعض البلدان الإفريقية نتائج جيدة، فإنه يحتاج إلى تمويل إضافي في شتى مجالاته ومراحله. أما القطاع الصحي فما زال يعاني من أوضاع مقلقة نتيجة لعدم توفر الخدمات الصحية ومتطلبات الوقاية من الأمراض خاصة الإيدز والملاريا، وإستمرار إرتفاع وفيات الأطفال والنساء من جراء مضاعفات الحمل والولادة. كما تحتاج أغلب الدول الإفريقية إلى مضاعفة الإستثمارات في البنى التحتية. وقد زاد من حجم التمويلات المطلوبة الأضرار والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ من جفاف وتصحر وندرة المياه.

سيدي الرئيس،،،

لقد أصبح توافق "مونتيري" مرجعاً رئيسياً للتعاون الإنمائي الدولي، وصارت إجتماعات مجموعة الثمانية تعني مباشرة البلدان الإفريقية اعتباراً من عام 2002، عندما اعتمدت المجموعة في "كاناناسكيس" (كندا) "خطة عمل إفريقيا" (Africa Action Plan)، وهكذا دأبت "النيباد" ومفوضية الإتحاد الإفريقي واللجنة الإقتصادية لإفريقيا ومصرف التنمية الإفريقي على حضور إجتماعات المجموعة على مستوى القمة، كما تم إنشاء "منتدى الشراكة مع إفريقيا" (APF) لرصد تنفيذ إلتزامات كافة الأطراف في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)، وتخفيف عبء الديون، وتحرير التجارة، والمعونة من أجل التجارة، وقضايا الشفافية، والحوكمة، والمساواة بين الجنسين، والأمن والسلام، والإصلاح السياسي والإقتصادي والإداري في الدول الإفريقية. وفي هذا الإطار، أنشئت "الآلية الإفريقية لمراقبة النظراء" (APRM) تنفيذاً لمشروطة "كاناناسكيس" وتعهدات "جلينجلز".

من المؤسف أن المنجز من الوعود لا يرتقي إلى مستوى الآمال وبشكل خاص تجاه "النيباد"، حتى بدت هذه الوعود وكأنها نوع من أنواع التعبئة

الإعلامية لإظهار الإهتمام بإفريقيا تجاه الرأي العام الوطني والمجموعة الدولية دون إلزام حقيقي. فالحكومات المعنية بتلقي العون ليس في إستطاعتها التنبؤ بتدفقات المعونة إلا على أساس يعتمد، وبشكل متزايد، على مدى الأداء وتحقيق النتائج، وهي شروط غير مضمونة التحقق دائماً، خاصة عندما يكون التعامل ثنائياً وليس على أساس مجموعة الثمانية تجاه المجموعات الإفريقية والإقليمية ومشاريعها العابرة للحدود كما هو متفق عليه في مقررات وبرامج النيباد والإتحاد الأفريقي و"خطة عمل إفريقيا".

سيدي الرئيس،،،

إن بلدي كدولة إفريقية وعضوة في مجموعة ال-77 والصين تقدر عالياً التعاون جنوب - جنوب الذي يتعاضم بشكل مطرد خاصة بوجود دول مثل الصين والهند والبرازيل فاعلة في مجال المعونة على مستوى إفريقيا، وتلعب دوراً مهماً في المفاوضات المتعددة الأطراف مثل مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية والمراجعة المنتظرة لتوافق "مونتيري" في الدوحة. إننا نأمل أن لا تنضم هذه الدول للنادي التقليدي للدول المانحة الكبرى.

سيدي الرئيس،،،

أكد الفريق التوجيهي المعني بالأهداف الإنمائية الألفية في إفريقيا (MDG'S Africa Steering Group) الذي أنشأه الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2007 لحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته تجاه إفريقيا، بأن مجموع ما التزمت به مجموعة الثمانية والإتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأخرى يقدر بمبلغ (72) بليون دولار سنوياً، كافية لتمويل برنامج توصياته بتحقيق أهداف التنمية الألفية في إفريقيا. ويشمل هذا المبلغ ما قيمته (62) بليون دولار كمساعدات تنمية رسمية (ODA) قررته مجموعة الثمانية والإتحاد الأوروبي في قمة "جلينجلز" وهي مساعدات يجب أن ينظر إليها كمكمل للمصادر التمويلية الأخرى. ولكن ما حدث هو إنحصار تلك المساعدات في تخفيف عبء الديون والمساعدات الإنسانية ولم تنعكس كموارد إضافية متاحة لتمويل برامج تنمية.

سيدي الرئيس،،،

لقد تبنت قمة الإتحاد الإفريقي في "شرم الشيخ" في شهر يوليو المنصرم قراراً بخصوص هذا الإجتماع رفيع المستوى، أكد على أهمية الإجتماع وتوقيتته، ويدعم ما جاء في تقرير فريق الخبراء المشار إليه أعلاه من توصيات محددة ودقيقة جاءت نتيجة للعمل المشترك مع المجموعة الإفريقية خاصة المفوضية والمصرف الإفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا والنيباد.

بالرغم من أن القارة الإفريقية محتاجة لمساعدة إنمائية رسمية حقيقية، وزيادة في فاعلية العون، ولإستثمارات مستدامة عامة وخاصة في البنى التحتية والزراعة والصناعة والتجارة من أجل التنمية، ولهيكلية جديدة ومبتكرة للتمويل الإنمائي للمضي قدماً في محاربة الفقر وتحقيق الإستقرار والتنمية الإقتصادية والإنسانية المستدامة، إلا أنها تدرك بأن مسؤولية تنميتها تقع على عاتقها في المقام الأول. ونعتقد أن على الكثيرين أن يدركوا أن إفريقيا دفعت الكثير... الكثير جداً من أجل نمو وتقدم ورفاهية أغنياء اليوم.

سيدي الرئيس،،،

إننا نؤيد الإعلان السياسي الذي سيصدر عن هذا الإجتماع الرفيع المستوى ونأمل أن يمثل زخماً جديداً لتنفيذ مجموعة الإلتزامات لتحقيق أهداف التنمية الألفية في إفريقيا.

شكراً السيد الرئيس،،،